والفعل وشبهه واجيب بانه ذو التعريف نزرا سبقا قوله الشذور او اجمال نسبة
قال ابوحيان فيه تسامح لان الجمله لا تميز انما التميز بعدها مفسر الما انطوى عليه الكلام الذي
قبله من جهة انك اذا قلت تصبب زيد عرقا ان المتصبب من زيد شيء فيفسر بالعرق فقد
اشتركا في ان كلا منهما يفسر مبهما غير ان الذي يفسر عن تمام الاسم مبهم مذكور بل هو
مفهوم من مضمون الجملة انتهى ولهذا قال ابن الحاجب ما يرفع الابهام المضر عن ذات
مقدرة او مذكورة ثم قال ابوحيان ويجوز ان ياتي بعد كل كلام منطو على شيء مبهم
الا في موضعين احدهما ان يودي الى اخراج اللفظ عن اصل وضعه نحو ادهنت
زيد الا يجوز نصب زيد على التمييز اذ الاصل ادهنت بزيت فلو نصب على التمييز
لادى الى حذف الجار والتزام التنكير في الاسم ونصبه وبعد ان لم يكن منصوبا وهذا
كله اخراج اللفظ عن اصل وضعه فلا يجوز بقياس بل يوقف ما ورد من ذلك على
السماع والذي ورد منه امتلا الاناء ماء وتفقا زيد شحما الاصل من الماء ومن الشحم
والثاني الى تدافع الكلام نحو ضرب زيد رجلا لا يجوز نصب رجل تفسيرا لما انطوى عليه
الكلام المتقدم من ابهام الفاعل اي ان الضارب ليس بامراة ولا فرس مثلا لان الكلام
مبني على حذف الفاعل فذكر تفسيره اخره متدافع لان ما حذف لا يذكر قوله
الالفيه كشبر ارضا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا لم يذكر المفسر ان سوى المقادير
وبقي عليه شبههما مثقال ذرة خيرا ونحي سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا او العدد من
احدى عشر الى المائه والفرع نحو خاتم حديدا او الثلاثه مذكورة في الكافيه والشذور
الا ابن الحاجب جعل العدد من المقادير فقال مقدارا غالبا اما في عدد وهو
راي لبعضهم مشى عليه المبدي وابن الصائغ والذي الاكثرون منهم الفارسي
وابن مالك ان العدد قسيم للمقدار لا قسم منه ذكره ابوحيان وقال ابن هشام
في تعليقه يظن كثير ان العدد من المقادير وليس كذلك لانهم يريدون به ما تصح اضافة
المقدار اليه وذلك لا يصح في العدد وقال صاحب البديع العدد وان كان مقدارا
الا انه ليس له اله يعرف وذات ابن الحاجب الضامر الاستفهامية فانها
ليست عددا بل سوال عن عدد وقد ذكرت في الشذور وفات الثلاثة معهم
المثليه نحو لنا امثالها شيا ومثل احد ذهبا والغيرية نحو غيرها ابلا وقد ذكرا

هشام

هشام في التسهيل وقال ابوحيان كون المثليه مغايرة للمقدار مذهب الفارسي
وقد عد سيبويه مثلها من المقادير وقال الصايغ هو شبيه بالمقدار وقال ابن عصفور
وقول الفارسي اولى لانا انما نريد بالمقدار ما صح اضافة المقدار اليه لفظا او نية
ومثل لا يصح فيها ذلك قوله الالفيه وبعد ذي ونحوها اجرر ان اضفتها اتى
في التسهيل والعمده ما دل على امتلا نحو ممتلئ ماء فلا يضاف لانه في تقدير الاضافه
اي ممتلئ النواحي قال ابن هشام ويمكن دخوله في عبارته حملا لقوله اضفتها على الاضافه
لفظا او تقديرا لكن ابوحيان نازعه في ذلك وقال انه من تمييز الجمله لا من تمييز المفرد
قوله الكافيه ان كان تنوين او نون تثنية جازت الاضافه فيما فيه نون الجمع والمصحح
به في التسهيل والعمده وسكت المنظوم وجوازها كالتثنيه نحو حسنون وجوها واورده
البلبل لكن قال ابوحيان الاصح ان مثل هذا من تمييز الجمله لا المفرد ومثل عشرين
ونحوه لا يضاف فصح كلام الكافيه الثاني ظاهره امتناع الاضافه في بعض جهة لانه
لا تنوين فيه وقد صرح ابن مالك في شرح العمده بجوازه وجعله ما فيه تنوين مقدر ولكن
هذا الضا عنه غير ان مالك من تمييز الجمله الثالث ظاهره ايضا امتناع الاضافه
في المضاف وهو كذلك لانه اذا اغنى التمييز عن المضاف اليه صح حذفه واضافة المضاف
الى التمييز نحو زيد اشجع الناس رجلا فتقول اشجع رجل ذكره في التسهيل والى ذلك اشار
في الالفيه بقوله والنصب ان كان بعد ما اضيف وجبا ان كان مثل ملء الارض ذهبا
هو مقيد بالحال ومن منازع ابوحيان في مثل اشجع رجل وقال ان رجلا فيه
ليس هو الذي كان في اشجع رجلا لم يكن هذا تمييزا البتة وانما هو اسم مفرد قام
مقام الجمع واكتفى به عنه والمعنى اشجع الرجال فليس بتمييز الا اشجع الا ترى انك تقول
اشجع رجل قلبا واحسن رجل وجها فلو كان تمييزا لم يكن بعده بتمييز اخر اذ لا يتعدد
التمييز بشيرا انه في الالفيه اشار بالمثال فاحسن منه قول الكافيه الكبرى مصرحا
بالحكم والنصب ثم بعد ما اضيف ان لم يغن عما بالمضاف قد قرن تنبيهات
الاول يترجح الاضافه في مثل خاتم حديد على النصب وقد ذكره ابن الحاجب
الثاني تتعين الاضافه اذا اريد بها الالات التي تقع بها المقادير نحو منوا
سمن وقفيز برا وذراع ثوب يريد الرطلين اللذين يوزن بهما السمن والمكيال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)